I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

شهد إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] ارتفاعاً سنوياً بقيمة 106 مليار ليرة (4.3 في المائة) خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2017 ليصل إلى 2,585 مليار ليرة مقارنة مع 2,479 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2016[2]. قابل هذه الزيادة، التي تعود بشكل أساسي إلى ارتفاع الرواتب، الأجور وملحقاتها (5.6 في المائة) ونمو معاشات التقاعد (5.1 في المائة)، تراجع في تعويضات نهاية الخدمة (3.8 في المائة). علاوة على ذلك، بلغت قيمة التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب 112 مليار ليرة مع نهاية نيسان 2017، بإنخفاض نسبته 11.6 في المائة مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2016.

من حيث المكونات، شكّلت الرواتب الأساسية نسبة 66.2 في المائة من إجمالي مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– نيسان 2017، تلتها التقديمات الاجتماعية (19.5 في المائة) والمنافع الوظيفية (4.1 في المائة)، في حين شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنّفة" النسبة المتبقية من المجموع والبالغة 10 في المائة.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– نيسان من الأعوام 2015، 2016 و2017

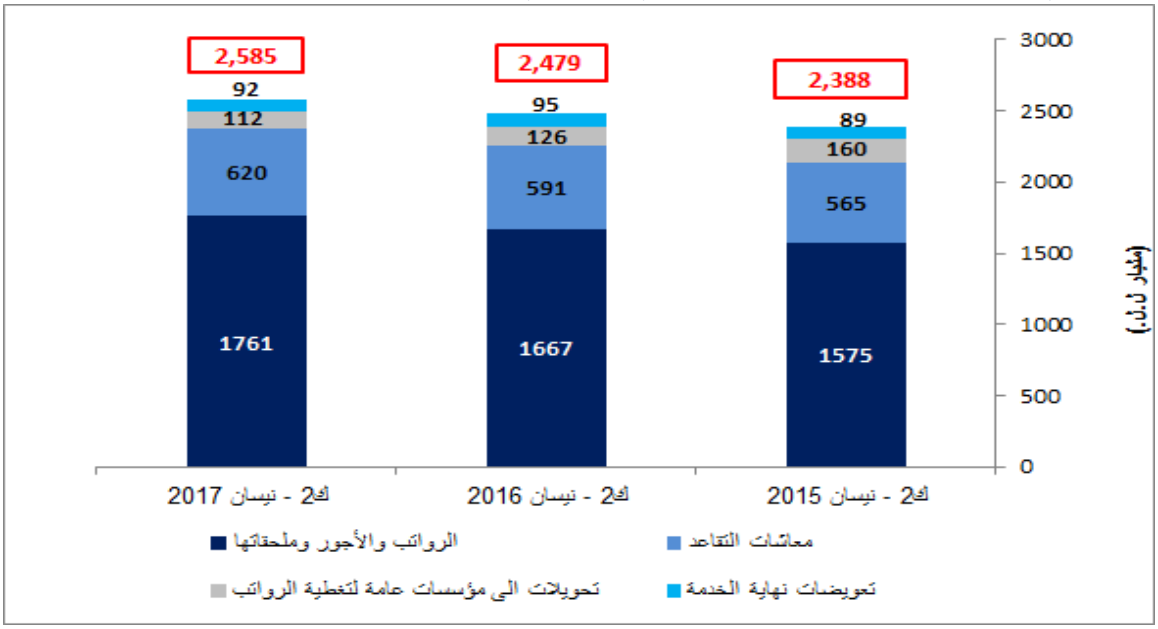

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3]، حيث سجلت نسبة 66.4 في المائة خلال كانون الثاني– نيسان من العامين 2015 و2016 و68.1 في المائة خلال كانون الثاني– نيسان 2017. إن الإرتفاع المذكور في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات الجارية الأولية يعود إلى أنّ معدّل نموّها السنوي هو أعلى من معدل نمو النفقات الجارية الأوليّة خلال الفترة قيد الدرس.

---

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد، تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المعتمدة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر نيسان 2017.

[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

إضافة إلى ذلك، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 34.2 في المائة من إجمالي النفقات مع نهاية نيسان 2015، ثم انخفضت إلى 33.2 في المائة مع نهاية نيسان 2016، لكنّها عادت وارتفعت إلى 37.9 في المائة من إجمالي النفقات مع حلول نهاية نيسان 2017. يعود ارتفاع حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات بشكل أساسي إلى تراجع إجمالي النفقات بنسبة 8.6 في المائة سنويًا خلال كانون الثاني – نيسان 2017. يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2017:

الرسم البياني 2: مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات في كانون الثاني– نيسان 2017

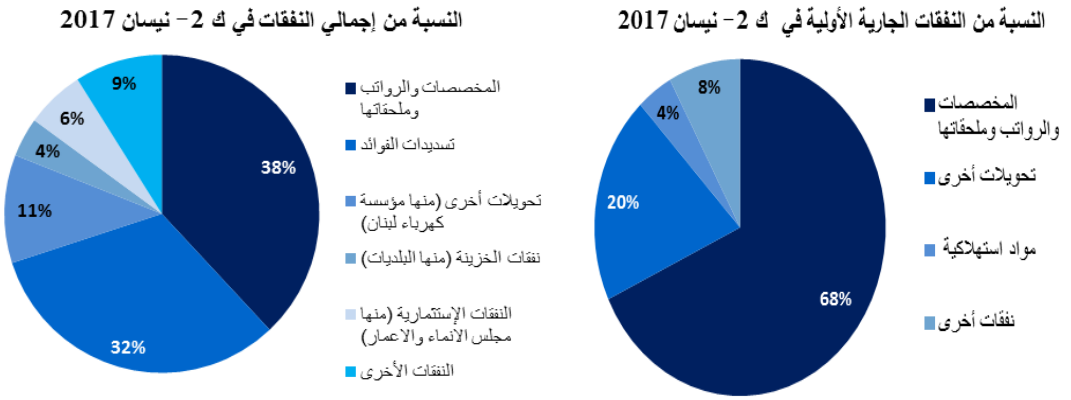

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: النفقات الاخرى تتضمن دفعات المستشفيات،الأحكام والمصالحات، تكاليف البعثات، التعديلات المحاسبية والخدمات الخارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 93 مليار ليرة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2017، وذلك من 1,668 مليار ليرة خلال كانون الثاني– نيسان 2016 إلى 1,761 مليار ليرة خلال كانون الثاني– نيسان 2017. والسبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع يكمن في الزيادة بقيمة (i) 130 مليار ليرة في الرواتب الأساسية والمنافع الأخرى للجهاز العسكري، (ii) 28 مليار ليرة في التحويلات المخصصة لإشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة، و(iii) 6 مليار ليرة في الرواتب الأساسية والمنافع الأخرى للجهاز المدني. قابل هذه الزيادات بشكل جزئي تراجع بقيمة 83 مليار ليرة في الرواتب الأساسية وملحقاتها للجهاز التربوي.

في التفاصيل، يعود ارتفاع مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها إلى الزيادة بقيمة (i) 20 مليار ليرة في الرواتب الأساسية و6 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية للجيش، (ii) 85 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية و11 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لقوى الأمن الداخلي، إضافة إلى (iii) 6 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لقوى الأمن العام. قابل هذه الزيادات جزئيًا تراجع بقيمة 81 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز التربوي.

علاوةً على ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 31.8 في المائة من مجموع الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– نيسان 2016، ثمّ ارتفعت هذه النسبة إلى 38.2 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2017[4]. يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الانفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس:

[4] يعود السبب الرئيسي لإرتفاع حصة الرواتب والأجور وملحقاتها من الإنفاق الأولي إلى تراجع مستوى النفقات الأوليّة بنسبة 12 في المائة سنويًا خلال كانون الثاني – نيسان 2017 وذلك بشكل أساسي نتيجة تراجع المدفوعات الى البلديات.

الرسم البياني 3: مكوّنات الانفاق الأولي خلال كانون الثاني– نيسان 2016 وكانون الثاني– نيسان 2017

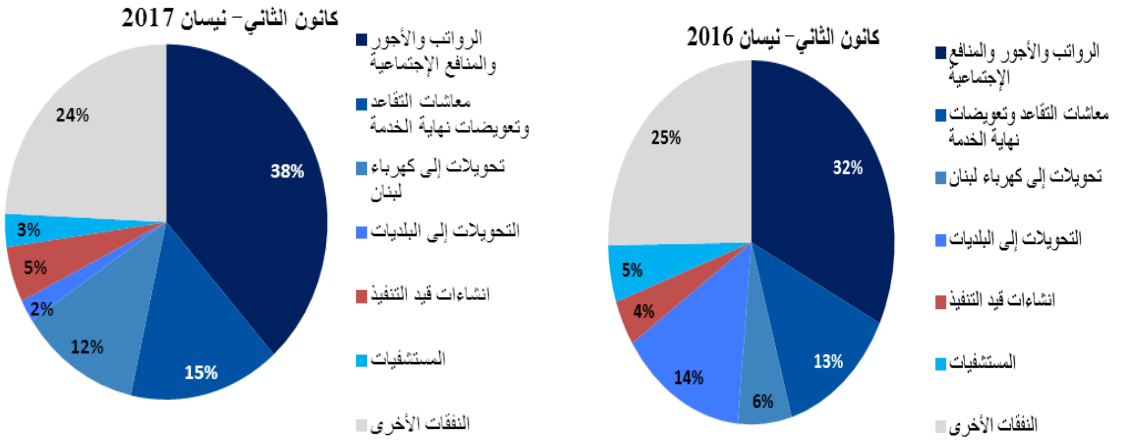

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: الرواتب والأجور وملحقاتها كانون الثاني– نيسان من العامين 2016 و2017

(مليار ل.ل.)	مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات 4/		الاجتماعية التقديمات 5/		نفقات أخرى 6/		إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	
	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017
الجهاز العسكري	**747**	**784**	**31**	**30**	**249**	**342**	**0**	**1**	**1,027**	**1,157**
الجيش	480	500	19	19	176	182	0	0	675	702
قوى الأمن الداخلي	206	217	9	9	42	127	0	0	257	352
قوى الأمن العام	49	55	1	1	22	24	0	1	72	81
قوى أمن الدولة	13	13	2	1	8	9	0	0	23	22
الجهاز التربوي	**347**	**266**	**19**	**20**	**0**	**0**	**10**	**8**	**377**	**294**
الجهاز المدني 1/	**113**	**117**	**23**	**22**	**2**	**2**	**17**	**21**	**156**	**161**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**96**	**124**	**96**	**124**
الجمارك 3/									**12**	**21**
إجمالي الإنفاق	**1,207**	**1,166**	**74**	**72**	**251**	**344**	**124**	**154**	**0**	**3**
									1,668	**1,761**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.

(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.

(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.

(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان ورديات الضرائب).

(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.

(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (i) دفعات المكافآت (ii) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، موظفو الجامعة اللبنانية، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(iii) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II. الرواتب والأجور الأساسية

سجّلت الرواتب الأساسية لموظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى 1,166 مليار ليرة مع نهاية نيسان 2017 بانخفاض بلغ 41 مليار ليرة (3.4 في المائة) مقارنة مع الفترة عينها من العام 2016. يعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض الرواتب الأساسية المدفوعة للجهاز التربوي.

a.A.II. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تعود الزيادة البالغة 4.9 في المائة في الرواتب والأجور الأساسية للجهاز العسكري بشكل رئيسي إلى الزيادة في المدفوعات المخصصة للموظفين الدائمين في كل من (i) الجيش بقيمة 20 مليار ليرة، و(ii) قوى الأمن الداخلي بقيمة 10 مليار ليرة. تعود هذه الزيادة بشكل جزئي إلى التقديمات المهنية بقيمة 1.5 مليار ليرة للضباط الإختصاصيين[5] إضافة إلى توظيف عناصر جدد وترقية العناصر الحاليين. قابل الزيادة في الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين في الجيش وقوى الأمن الداخلي تراجع طفيف بقيمة 4 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في قوى الأمن الداخلي.

b.A.II. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

شهدت مدفوعات الرواتب الأساسية لصالح الجهاز التربوي تراجعاً بنسبة 23.3 في المائة خلال كانون الثاني– نيسان 2017 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2016، لتصل إلى 266 مليار ليرة. ويعود ذلك من جهة إلى دفع متأخرات استثنائية بقيمة 28 مليار ليرة خلال عام 2016. ومن جهة أخرى، يعود هذا التراجع السنوي إلى إنخفاض بقيمة 31 مليار ليرة (48 في المائة) في رواتب الموظفين المتعاقدين في التعليم الثانوي والمتوسط، وتدني رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي بقيمة 13 مليار ليرة (9 في المائة). قابل ذلك ارتفاع بسيط بقيمة 2 مليار ليرة في رواتب الموظفين المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.

c.A.II. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

شهدت المدفوعات لصالح الجهاز المدني ارتفاعاً بقيمة 3 مليار ليرة (2.8 في المائة) خلال كانون الثاني– نيسان 2017 مقارنة مع الأشهر الأربعة الأولى من العام 2016. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، استحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على النسبة الأعلى خلال كانون الثاني– نيسان 2017، حيث بلغت 19.2 في المائة من إجمالي الرواتب والأجور للجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (18.3 في المائة)، وزارة المالية (9.4 في المائة) ووزارة الصحة العامة (6.9 في المائة). *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت رواتب وأجور موظفي وزارة الصحة العامة الارتفاع السنوي الأبرز بقيمة 1.7 مليار ليرة (27.6 في المائة) خلال كانون الثاني – نيسان 2017. في المقابل، تراجعت رواتب وأجور موظفي وزارة الخارجية والمغتربين بنسبة 2.5 في المائة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2017 بشكل أساسي نتيجة انخفاض الرواتب الاساسية للبعثات الدبلوماسية إلى الخارج وتراجع قيمة مدفوعات المتأخرات.

[5] استنادًا إلى القرار رقم 1960 تاريخ 2016/12/31 والقرار رقم 62 تاريخ 2017/01/17.

جدول 2: رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– نيسان من العامين 2016 و2017

(مليون ليرة)	ك2- نيسان 2016	ك2- نيسان 2017	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني 2017
وزارة الخارجية والمغتربين	22,947	22,372	19%
وزارة العدل	21,561	21,341	18%
مجلس النواب	11,034	11,016	9%
وزارة المالية	10,286	10,955	9%
رئاسة مجلس الوزراء	9,857	10,024	9%
وزارة الصحة العامة	6,268	7,995	7%
وزارة الاشغال العامة والنقل	5,037	6,501	6%
وزارة الزراعة	5,210	4,979	4%
وزارة الدفاع الوطني	3,537	3,605	3%
وزارة الداخلية	3,303	3,412	3%
اخرى	14,332	14,310	12%
المجموع	**113,371**	**116,511**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

ارتفع اجمالي التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بشكل ملحوظ بقيمة 93 مليار ليرة (37.2 في المائة) ليسجل 344 مليار ليرة خلال كانون الثاني– نيسان 2017. تعود هذه الزيادة الهائلة بشكل أساسي إلى ارتفاع التقديمات الإجتماعية لعناصر كل من قوى الأمن الداخلي والجيش بقيمة 85 مليار ليرة و6 مليار ليرة على التوالي. علاوةً على ذلك، بقيت التقديمات الإجتماعيّة لصالح كل من الأمن العام، قوى أمن الدولة، الجهاز التربوي والجهاز المدني دون أي تغيير يذكر خلال الفترة قيد الدرس.

بصورة أدق، إرتفعت التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2017 بشكل أساسي نتيجة الزيادة الكبيرة في منح التعليم بقيمة 54 مليار ليرة وتقديمات الإستشفاء بقيمة 33 مليار ليرة، والتي قابلها جزئيًا تراجع بقيمة 2 مليار ليرة في تقديمات الطبابة، المرض والأمومة.

جاء الإرتفاع في التقديمات المخصصة للجيش خلال الفترة قيد الدرس نتيجة الزيادة في تقديمات المرض والأمومة بقيمة 7 مليار ليرة ومنح الزواج بقيمة 3 مليار ليرة. في المقابل، تراجعت كل من التقديمات الإجتماعية وتقديمات الإستشفاء بقيمة 3 مليار ليرة.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

بلغت قيمة إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة 124 مليار ليرة خلال كانون الثاني – نيسان 2017، مقارنة مع 96 مليار ليرة خلال كانون الثاني – نيسان 2016.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 961 1 8/981057
فاكس: 961 1 981059
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb